

نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟

Toward Reshaping a New International Order and Creating a Multipolar World: Features, Indicators and What Role for China?



شريفة كلاع

جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 3، (الجزائر)

cherifaklaa@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/13

تاريخ الاستلام: 2021/05/01

ملخص:

سيتم في هذا الدراسة التركيز على موضوع هام في العلاقات الدولية، وهو إعادة تشكيل النظام الدولي وسعي الصين والقوى الكبرى لإحداث نظام متعدد الأقطاب، وذلك من خلال تبيان المنظور الصيني للتغيرات في النظام الدولي والمطالبة بإعادة تشكيله في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية، ووجود بوادر ومؤشرات قد بينت تراجع القوة الأمريكية فعلياً وظهور قوى تعديلية مُوازنة كروسيا والصين، هذه الأخيرة التي حاولت توطين نفوذها ومكانتها على المستوى الدولي خاصة من خلال التوقيع في المنظمات الدولية، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مستقبل النظام الدولي وحقيقة حدوث وإحداث نظام دولي متعدد الأقطاب، متوقف على ما سيُسفر عليه التنافس الأمريكي الصيني في ظل الحرب التجارية بينهما، وعلى ما أحدثته وستحدثه جائحة فيروس كورونا في العالم.

الكلمات المفتاحية: إعادة تشكيل؛ النظام الدولي؛ عالم متعدد الأقطاب؛ الملامح والمؤشرات؛

الصين.

Abstract:

This study examines one of the most important topics in the field of international relations which is the creation of a new world order and a multipolar world, a process in which the emerging powers like China and Russia play a crucial role. Moreover, this study focuses on the Chinese perspective through which it seeks to reshape the current order amidst an apparent decline of the U.S. global power as well as the emergence of other revisionist, non-western, powers like Russia. In the end, this study reaffirm that the future of the current world order depends largely on the outcomes of the covid-19 pandemics and the U.S.-Chinese Strategic competition that has political, economic and military dimensions.

key words: Reformation; International system; A multi-polar world; Features and indicators; China.

1. مقدمة:

يشهد الواقع الدولي الحالي صراعات من أجل صياغة مستقبل النظام الدولي، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة الحفاظ على هيمنتها وقوتها، في حين أن هناك قوى موازنة وأخرى تعديلية تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وخلق نظام عالمي جديد، بأن يكون لها دور فيه من خلال التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب، ولقد ساهم صعود الصين الاقتصادي السلس والمتنامي ومحاولتها التغلغل في مفاصل المؤسسات والهيئات الدولية، واستعمالها لدبلوماسية العقود والاستثمارات في كل مناطق العالم، في ظل وجود رؤى صينية قد استوعب بأن القوة الأمريكية في السنوات الأخيرة من العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين، تعاني بشكل جلي تراجع مكانتها وهيمنتها الدولية، وهو ما ترى فيه فرصة سانحة بوجوب إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب، تقوده دول كبرى متعددة تشارك مختلف عناصر القوة، ودونما إقصاء للآخر، وهو ما يمكن تبيينه في هذا البحث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية للنظام الدولي في القرن الواحد والعشرين وسعي القوى الدولية إلى إحداث تشكيل للنظام العالمي، في ظل تراجع القوة الأمريكية وبروز النفوذ والدور الصيني على المستوى الدولي، وذلك من خلال تبين الرؤية الصينية للتغيرات في النظام الدولي وضرورة إعادة تشكيله، كما تستعرض ملامح ومؤشرات تراجع القوة الأمريكية من منطلقات نظرية وواقعية، وكذا التعرف على المرتكزات الصينية من أجل توطيد نفوذها مستغلة ذلك التراجع، وهو ما يستدعي تقديم رؤية لمستقبل النظام الدولي في ظل التنافس الأمريكي الصيني وحقيقة حدوث وتشكل عالم متعدد الأقطاب.

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساساً بموضوع "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: فيما تكمن تجليات ملامح ومؤشرات تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب في القرن الواحد والعشرين؟

الفرضية:

*لقد تشكلت ملامح ومؤشرات أنبأت باتجاه النظام الدولي إلى عالم متعدد الأقطاب في القرن الواحد والعشرين.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي والوصفي التحليلي وكذا الإحصائي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟"، من خلال تناول النقاط التالية:

1 - المنظور الصيني للتغيرات في النظام الدولي وضرورة إعادة تشكيله.

- 2 - المضامين النظرية لتراجع القوة الأمريكية وبروز الصين كقوة موازنة في العلاقات الدولية.
- 3 - المرتكزات الصينية من خلال التموّج في المنظمات الدولية: توطين النفوذ والحضور الصيني على المستوى الدولي .
- 4 - مستقبل النظام الدولي في ظل التنافس الأمريكي الصيني وحقيقة حدوث وتشكل عالم متعدد الأقطاب.

2. المنظور الصيني للتغيرات في النظام الدولي وضرورة إعادة تشكيله

يمكن القول أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية، وحيث كان الاتحاد السوفياتي يشارك وينافس الولايات المتحدة الأمريكية على القوة والمكانة الدولية، بدت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى والوحيدة في العالم، بل أن عبارة "القوة الأعظم" Super Power لم تعد تكفي لوصفها والتعبير عن وضعها الدولي، لذلك وصفها وزير الخارجية الفرنسي السابق "هوبرت فيدرين Hubert Védrine" بأنها أصبحت "Hyper Power" تتمتع بمستوى النفوذ العالمي غير المسبوق في التاريخ، وتحدث آخرون عن هيمنة أمريكية جديدة، فقد تم استبدال النظام الثنائي القطبية بنظام أحادي القطبية، وحيث لا تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أي منافسين في هذا السباق، تصبح القوة المهيمنة قادرة على أن تفرض قواعدها ورغباتها في الساحات الاقتصادية، السياسية، الفكرية والدبلوماسية بل وحتى الثقافية، وكما عبر "جوزيف جوف Joseph Joffe" بأن القوة المهيمنة لديها مصالح تمتد عبر كل النظام الدولي، وقوتها تفوقت على قدرات منافسها بهامش كبير، ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي التي تملك مثل هذه القوة، ففي تحليل الدور العالمي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، كتب بعض الباحثين مشبهينها بالإمبراطورية، إذ كان أكثر التشبيهات شعبية لها هي الإمبراطورية الرومانية، غير أن هذا التشبيه حسيم لم يكن يعني الغزو الإمبراطوري القائم على الاستيلاء على الأراضي أكثر منه نظام ترابي من علاقات القوة، تصبح فيه قوة واحدة أقوى بشكل واضح من أية قوة أخرى وبشكل يمكنها من أن تقيم وجودا دائما في دول أخرى والتي غالبا ما تكون في صورة قواعد عسكرية (شلي، رؤى عالمية، 2010، ص 49-50)، واستنادا إلى ذلك تنظر الرؤية الصينية للتحوّل الهيكلي في النظام الدولي أنه يتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة عضوية وهي (النقر، 2009، ص ص 72-73):

1 - أن النظام الدولي قد تحول بالفعل من القطبية الثنائية إلى نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - أن هذه الفترة تعتبر فترة انتقالية في النظام الدولي.

3 - أن هذا الانتقال ينتهي بالتحوّل من نظام الهيمنة الأمريكية إلى التعدد القطبي.

وقد ركزت الصين فيما يتعلق بالبعد الأول على أن انهيار الاتحاد السوفياتي جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، كما أضعف هيبة الصين باعتبارها الطرف الثالث في المثلث الاستراتيجي الذي إنهار، والذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين، وفي هذا الإطار تُستذكر مقولة الرئيس الصيني السابق "دينج سياوبينج Deng Xiaoping" التي مفادها بأن العالم

بات مكانا غير آمن، وقد رانت عليه ظلال الهيمنة الأمريكية ومن وراءها المهملون لها في كل بقاع الأرض، فمن المنظور الصيني لم يعد النظام الدولي ثنائي القطبية، كما أنه بدلا من ذلك أصبحت دولة واحدة هي المهيمنة مع وجود العديد من القوى الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي واليابان التي أصبحت ذات أهمية متزايدة، وبما أن النظام الدولي يعاد تشكيله في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن شكلا ما من أشكال التعددية تتحقق، وهو ما ينقلنا ذلك إلى البعدين الثاني والثالث في الرؤية الصينية للتحويلات في هذا النظام، ويتضمن مفاد البعد الثاني؛ أن هذه المرحلة من تطور النظام الدولي هي مرحلة انتقالية بين مرحلة القطبية الثنائية والتعددية القطبية، والتي تمثل هيكل النظام العالمي الجديد والذي يُشكل خلال هذه المرحلة الانتقالية، أما البعد الثالث فهو يتمثل في التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام متعدد الأقطاب، حيث يعتبر التوجه الرئيسي له في هذا الصدد هو أن الصين تتمسك بفكرة أن العالم متعدد الأقطاب هو اتجاه تاريخي لا يمكن مقاومته، وأن تنمية هذا النظام المتعدد الأقطاب تؤدي إلى السلام العالمي، ويُذكر في هذا الصدد بأن الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمين" Jiang Zemin قد ذكر في إحدى خطبه أن العالم بات يتسم بتعدد الأقطاب، ومن ثم انتفاء قدرة قوة واحدة على الانفراد بالسيطرة، وبشكل عام يتبنى المحللون الصينيون الرؤية بأن هيكل السياسة الدولية يتحول من هيكل ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) إلى هيكل متعدد الأقطاب يتضمن العديد من القوى الكبرى (النقر، 2009، ص ص 73-74).

وتتسم الرؤية الصينية لطبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة بالتركيز على الطبيعة السلبية لهذا النظام، وقد ركزت الرؤية الصينية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي، على أنه نظام غير متكافئ وغير عادل، كما يتسم ببروز عدد من المشكلات التي تعد بمثابة تحديات جديدة، وأبرز هذه المشكلات، الركود الاقتصادي الذي يواجه الاقتصاد الدولي، والمنافسة الدولية الشديدة والمشاكل بين الشمال والجنوب، والخلافات الإقليمية التي نشبت بسبب القضايا القومية (النقر، 2009، ص 75)، ولقد قامت القيادة الصينية بتطوير رؤيتها بحيث أخذت في الاعتبار الجوانب السلبية وكذا الإيجابية للسياسة الأمريكية تجاه الصين بعد الحرب الباردة، وقد رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل منافع وخسائر محتملة بالنسبة للصين، فهناك موقعها الداخلي الواسع والغني الذي يمكنه استيعاب الصادرات الصينية، كما أنه يمكن أن يوفر التكنولوجيا ورأس المال بما يفي بالاحتياجات الصينية، ولا سيما لبلوغ هدف "دينج سياوبينج" ببلورة أمة صينية متقدمة بحلول سنة 2050، إذ رأت القيادة الصينية أن النظام الاقتصادي الأمريكي نظام رأسمالي محركه الأساسي الربح والبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاته، وفتح مجالات جديدة للاستثمار، وأن هذا يعد أحد العناصر المهمة التي يمكن للصين أن تستفيد منها في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث السوق الصينية الضخمة ومجالات وفرص الاستثمار الواسعة المتاحة أمام الشركات الأمريكية، كما أن هذه الشركات يمكنها أن تمارس ضغوطا على الحكومة الأمريكية وفقا لقواعد النظام السياسي الأمريكي بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تتوافق ومصالح الشركات التي تتلاقى في هذا الصدد مع المصالح الصينية (النقر، 2009، ص 84).

وينتقد المحللون المدنيون ومحللو جيش التحرير الشعبي الصيني سلوك الهيمنة الأمريكية، فبالرغم من قلقهم من الأعمال العدوانية الأمريكية على مستوى العالم، والممكن ضد الصين نفسها، إلا أنهم لا يزالون يعبرون عن التفاؤل الصيني المعياري بأن الدول التي تسعى إلى الهيمنة تكبحها قوة موازية، وأن عهد "السلام والتنمية" سوف تكون له الغلبة على "سياسة القوة"، فالصينيون لديهم معتقد فطري بأن تاريخ العلاقات الدولية يتكون من حلقات متكررة من قوى الهيمنة الصاعدة والأفلة، قد انهارت جميعها في النهاية بسبب الطبيعة الظالمة لعدوانها وتوازن القوى، وقد كانت مقاومة الهيمنة، الشرط الصريح للسياسة الخارجية الشيوعية الصينية منذ خمسينيات القرن العشرين، إذ ينظر هؤلاء المحللين في القرن الواحد والعشرين إلى صعود التعددية القطبية باعتبارها الكابح الأكبر للسعي الأمريكي المدرك للهيمنة على العالم، وهم يدفعون بأن توازن القوى في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح بين قوة عظمى واحدة وكثير من القوى القوية، أو قطب واحد وقوى كثيرة، مع قدرة الأخيرة على كبح الأولى، وفي هذا الصدد يجادل "دينج شيشوان Ding Shichuan" من معهد العلاقات الدولية بجيش التحرير الشعبي بأن التناقضات غير المحددة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى تتسارع وتيرتها وأن شكلا جديدا من علاقات القوى الكبرى سيظهر، وفيه سوف تضعف القوة الأمريكية (إي. براون، 2010، ص ص 226-227)، وتجدر الإشارة إلى أن الرؤية الجيوسياسية للصين لدى القادة الصينيين تتمحور حول فكرة المركز القائمة على أنه: "إذا كان للعالم، فالصين هي مركز الدولة التي تقع في الوسط، إن الصين هي مركز العالم، وإمبراطورية الوسط"، إذ أن التصور الصيني للعالم منذ العصور القديمة إلى الوقت الحالي، يرسم العالم من خلال أشكال هندسية تتمثل في خمسة مربعات متداخلة: "المربع الأول يمثل شعار المنطقة، في حين تمثل الدائرة المدة والزمن، ويمثل المربع المركزي الفضاء الملكي، أو الإمبراطورية الصينية، ثم يأتي ثلاثة مربعات وسطى لتمثل مختلف التوابع والخدم، وأخيرا مربع خامس يمثل حملات البرابرة والإمبراطوريات الأجنبية" (جراد، 2018، ص 118)، وكإسقاط في العصر الحالي فإن الرؤية الصينية المتجهة نحو الصين مرتبطة بتاريخها المضطرب، وإرادة النخب السياسية والاقتصادية في أن تقوم الصين بدور حاسم على الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين، ولقد تحولت الصين شيئا فشيئا لمُحاور لا غنى عنه بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كونها تقوم ببلورة رؤيتها الجيوسياسية حسب تطور طموحاتها على الصعيد الدولي لصيانة مصالحها وسيطرتها الاقتصادية (جراد، 2018، ص 120)، وذهب الباحث "خالد حسين" إلى أنه هناك مجموعة من المبادئ الواقعية الحاكمة للسياسة الصينية التي تعكس في جانب منها فكرة الصعود الصيني، حيث تنبع هذه المبادئ عامة من فكر الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ Xi Jinping" الذي يعمل على نهوض الصين واستعادة مكانتها، إذ تتركز في ثماني قضايا أساسية من بينها، العمل على تحويل الصين إلى دولة عظيمة ومزدهرة وقوية، وهو ما أطلق عليه "شي جين بينغ" اسم "الحلم الصيني"، والذي يتضمن جزئين، الأول هو زيادة مستوى معيشة الشعب الصيني، والثاني تحقيق صعود الصين كقوة عظمى، ووفقا له فإن الحلم الصيني يتجسد في "هدف استكمال بناء دولة ثرية وقوية وديمقراطية ومتحضرة اشتراكية حديثة متناغمة"، وتوقع حدوث ذلك بحلول الذكرى المئوية لتأسيس

جمهورية الصين الشعبية في عام 2049 (حسين، 2019، ص 9)، وتجدر الإشارة إلى أن مظاهر صعود القوة الصينية في النظام الدولي لم تعد تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما امتدت تلك المظاهر لتشمل الرغبة في ممارسة نفوذ سياسي وعسكري ليس فقط في مجالها الحيوي الإقليمي القريب وإنما أيضا في المحيط الدولي، وذلك سعيا إلى تعظيم وحماية مصالح الصين ومكانتها (حسين، 2019، ص 8)، وبشكل عام فإن الرؤية الصينية للواقع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة قد اتضحت فيها دلالة واضحة على الرغبة في التوسع والتمدد والسعي لإعادة تشكيل النظام الدولي وخلق نظام متوازن القوى بعيدا عن الهيمنة الأمريكية.

3. المضامين النظرية لتراجع القوة الأمريكية وبروز الصين كقوة موازنة في العلاقات

الدولية

لقد تعرض بعض المفكرين الأمريكيين لأوضاع القوة الأمريكية والمتغيرات الداخلية والدولية التي ألمت في الحقب الماضية، بما رأوه يهدد تراجع مكانتها كقوة دولية أولى في النظام الدولي وبروز قوى جديدة تزاخمها هذه المكانة، كأمثال "بول كيندي" والذي لم يكن إلا ممثلا لحركة ثقافية نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية مع أوائل ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت تعرف بـ "مدرسة الاضمحلال The School of Decline"، وكان من رموز هذه المدرسة "Mancur Olson" وكتابه الذي نشر سنة 1982 تحت عنوان "The Rise and Decline of Nation" والذي ركز فيه بوجه خاص على العوامل الاقتصادية التي تسهم في تراجع القوة الأمريكية، وكذا "David P. Calleo" في كتابه "Beyond American Hegemony" الذي نشره سنة 1987 وكان قد ركز فيه على العوامل الخارجية التي تؤدي إلى هذا التراجع، أما رمز المدرسة الثالث فكان "W. Spondor" في كتابه "Mortal Spender" والذي رصد فيه العوامل الداخلية والخارجية التي تصور أنها تهدد المكانة التقليدية الأمريكية (شلي، رؤى عالمية، 2010، ص 126)، وفي هذا الصدد يعتبر المؤرخ الأمريكي "بول كيندي" Paul Kennedy من أكثر دعاة "نظرية الانحدار" وذلك من خلال كتابه "صعود وهبوط القوى العظمى" "The Rise and Fall of the Great Powers" الذي نشره سنة 1987، فقد كان له بعد نظر في التغيرات في مواقع القوى الكبرى، إذ استخلص أن أوروبا والصين واليابان هم في صعود وأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في انحدار اقتصادي نسبي، وأن نظام القطبية الثنائية للمنافسة الفكرية الأمريكية – السوفياتية قد أستبدلا بنظام متعدد الأقطاب، وجادل "بول كيندي" بأن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة "التمدد الإمبريالي" (Imperial Overstretch) لأن مصالحها والتزاماتها أوسع من قدراتها للدفاع عنها جميعا في وقت واحد (شلي، 2010، رؤى عالمية، ص 53)، وقد حاجج في كتابه السابق الذكر مستندا بذلك إلى ما استعرض فيه من تطور الدول والقوى منذ سنة 1500 م مثل إسبانيا وهولندا وفرنسا والإمبراطورية البريطانية، حيث طبق خبرات صعودها وهبوطها على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي مفادها بأنه من دون توازن تقريبي بين متطلبات ثلاث وهي: الدفاع، الاستهلاك والاستثمار، فإنه من غير المحتمل بأنه أن تحافظ قوة عظمى على مكانتها لمدة طويلة (شلي،

رؤى عالمية، 2010، ص 119)، ولربما هذا ما ذهب إليه وأشار له قبله "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي السابق الذي رأى في كتابه "جوهر الأمن" بأن أمن "هذه الجمهورية - أي الولايات المتحدة الأمريكية - لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ولا حتى عليها أساسا، ولكنه يعتمد بنفس القدر على تطوير نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل والخارج" (ماكنمارا، 1970، ص 8)، وفي ذات النطاق يناقش "بول كيندي" التساؤل المهم حول العلاقة المناسبة بين الأهداف والإمكانات في السياسة الأمريكية فيعتبر أنها تتعلق أساسا بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، ويصل بذلك إلى مناقشة السؤال الأشمل المترتب عن دراسته والذي مفاده: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مركزها كقوة أولى في العالم؟ مجيبا بـ "لا" ويفسر ذلك بأنه لم يتح لأي مجتمع عبر التاريخ أن يظل بشكل دائم متقدما على المجتمعات الأخرى (شلي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، 2005، ص ص 120-121).

ومن ثمة كانت هذه بدايات التنظير بوجود الاهتمام بالقوة الاقتصادية موازنة مع القوة العسكرية حتى تضمن الولايات المتحدة الأمريكية تفردا بزعامة العالم، إلا أن هذه الأخيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وفي إطار حربها على الإرهاب والذي رفعت شعارا له مفاده "إن لم تكن فأنت ضدي"، فإن أعراض "الوهن الاستراتيجي" قد دبّت في مفاصل مشروع القرن الأمريكي الجديد، وهذا ما وصفه بها وزير الخارجية الفرنسي السابق "أوبر فرين Aubert Frén" بأنه تبعات "فرط القوة الأمريكية"، والتي تجلت في صعوبة إدارة الفوضى الناتجة عن حربي أفغانستان والعراق، وهو ما أدى إلى انتكاسة كبيرة للقدرة الاقتصادية الأمريكية والتي تكللت بانهيار أسواق المال الأمريكية سنة 2008، مما أدى إلى تراجع قوتها سمعتها وثقلها العالمي مقابل الصعود الاقتصادي للصين (القرني، 2020).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن تراجع القوة يرتبط بمفهوم "عجز القوة" أو كما سماه "كارل دويتش" اضمحلال القوة، والذي يتحقق في حالة عدم اتساق ما تملكه الدولة من عناصر القوة وقدراتها على التأثير في سلوك الأطراف الدولية الأخرى، باتجاه عدم القدرة على التأثير ومثال ذلك، عدم قدرة الدول الكبرى على التأثير في سلوك دول أقل قوة منها، وعادة ما يتم التطرق في دوائر الفكر الأمريكية عن تراجع القوة الأمريكية في العالم، وهو ما عبّر عنه بمصطلحات من قبيل "انحسار القوة الأمريكية" و"نهاية عصر السيطرة الأمريكية"، و"انهيار/ تصدع Collapse القوة الأمريكية" (معوض، 2012، ص 21)، إذ ما قابل ذلك التراجع الأمريكي هو صعود الصين كقوة موازنة، والتي اتجهت إلى اقتصاد السوق العالمية مُتبوّّة مكانة هامة فيها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاه إلى اقتصاد السوق العالمية عزز على المدى الطويل، انتشار النمو الاقتصادي في كل أنحاء النظام الدولي، فالثروة والأنشطة الاقتصادية تميل إلى الانتشار من المراكز القديمة إلى المراكز الجديدة للنمو الاقتصادي عن طريق التجارة والاستثمار الخارجي وانتقال التكنولوجيا حسب ما يراه "روبرت غليبن Robert Gleben" في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية "War and Cange in World Politics" (غليبن، 2009، ص 218)، وعن طريق انتقال الصين إلى التخوم والأراضي المفتوحة استطاعت بسط سيطرتها - وهو ما فعلته الإمبراطورية الصينية سابقا حسب روبرت

غليبن – فقد أظهر "مارك إلفن Mark Elvin" أهمية ظاهرة التخوم في قوة الدولة في كتابه "نموذج الماضي الصيني" (The Pattern of Chinese Past) والذي رأى في أن بقاء الإمبراطورية الصينية مقارنة بالإمبراطورية الرومانية، يرجع إلى استمرار الابتكار الاقتصادي بالتوتيرة معتدلة والتخوم المفتوحة التي يمكن استغلال مواردها (غليبن، 2009، ص 221)، ومن خلال ازدياد الاهتمام الصيني بشكل كبير في الاستثمار في المناطق الطرفية وفي التخوم منذ سنة 2000، والتي عملت على ربطها بمختلف مناطق العالم بمشاريع تجارية واستثمارات كبيرة فيها، وما ازداد هذا الاهتمام بشكل واضح هو المبادرة الاقتصادية الصينية "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" "Xi Jinping" سنة 2013 والتي جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة بشكل كبير في ذلك تفوقها باعتمادها على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال دبلوماسية العقود والاستثمارات، متبعة نهجا تعاونيا يركز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون خاصة مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية، وليس فرض حالة من الهيمنة كما تفرضها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أولت الصين أهمية بالغة لتلك المناطق التي تندرج في مشروعها الاقتصادي "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروف باسم "طريق واحد – حزام واحد" (One Belt One Road) ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين، لذلك سعت إلى توقيع اتفاقيات خاصة بمشاريع تجارية واستثمارية في كل القطاعات مع مختلف دول العالم، وهو ما يجعل من باب التساؤل هنا عن ماذا إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستسمح للصين بأن تهدد اقتصادها العالمي؟ خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الصيني والتي تطور بشكل كبير فاق في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو ما جعل هذه الأخيرة والرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب Donald Tump" يعلن عليها حربا تجارية.

ومن خلال العودة إلى الأفكار حول قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية والتي يستدعيها الأمريكي "جون م. كروميك John M. cgronick" في كتابه "The European Superpower" الصادر سنة 2010، والذي ناقش من خلاله علاقات القوى بعد الحرب الباردة، وخلال هذا النقاش طرح سؤالاً جوهرياً حول الولايات المتحدة الأمريكية وهو: هل هي في حالة انتصار أم انحدار "Triumph or Decline"؟ وهو يرجع حالة النشوة حول انتصار الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة حتى إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة، وهو ما دفع الأمريكي "تشارلز ك. فوثرمر Charles K. vauthmmer" بالقول بأن السيطرة الأمريكية لا تشبه أي شيء سابق، فقوتها البحرية والجوية والفضائية لا تُجارى وتكنولوجياها لا تقاوم، فهي مسيطرة بكل المقاييس، وقد رد آخرون النظرة المنتصرة نفسها وصاغ الحجج نفسها وعلى المنطق نفسه تقريباً، حيث يشير "جون أكنبري John Ackenberry" إلى أننا نعيش في عالم القوة الأعظم الواحدة وليس هناك أمامها منافس جاد، وعلى المستوى الاقتصادي اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر لأن أوروبا قد "تحولت إلى الداخل"، كما ذكر "جوزيف جوف Joseph Goff" بأن: الولايات المتحدة الأمريكية تواجه لا

عدوا خارجيا ولا تهديدا بالاحتواء بقدر ما ترى الصين، ويجادل "روبرت ليبرمان Robert Lieberman" بأن التفوق الأمريكي قوي ومن غير المحتمل تحديه في المستقبل القريب، وبالأستثناء الممكن للصين، فإنه ليس هناك قوة أو قوى أخرى من المحتمل أن تبرز كمنافس عالمي فعال في الحقبة القادمة (شلي، رؤية عالمية، 2010، ص ص 50-51)، وبهذه الرؤية كانت هناك إشارات سابقة لمنظرين وباحثين أمريكيين بأن تكون الصين منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنهم لم يتنبهوا ولم يدركوا في تلك الفترة مدى التفوق الصيني والقدرة على المنافسة الأمريكية خاصة في المجال التجاري والاقتصادي.

وبالعودة إلى أعمال "بول كيندي Paul. Kennedy" ففي كتابه: "التحضير للقرن الواحد والعشرين" "Preparing for the twenty First centry" الصادر سنة 1993، والذي استشرى فيه حالة وإمكانات وقدرات مناطق العالم المختلفة وهي تواجه القرن الواحد والعشرين، وما تفرضه من تحديات تغير من الافتراضات وطرق وأساليب الحياة والعمل، فإنه قد نبّه إلى أنه إن لم تحدث كارثة كبرى في آسيا خلال الحقب القادمة، فإن معالم العالم ستصبح واضحة، ففي حين ستحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوي عام 2045م، فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد وقوة منتجة في العالم وأكبر حتى من الولايات المتحدة الأمريكية (شلي، رؤية عالمية، 2010، ص ص 230-231)، وفي هذا الصدد نشير إلى أن "بول كيندي" لم يكن هو وحده الذي أثار هذه القضية بل تبلورت حوله "مدرسة الاضمحلال School of decline" كما سبقت الإشارة إليه سابقا، والتي استندت على ثلاث افتراضات رئيسية وهي:

- 1 - إن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا والدول الصناعية الجديدة على غرار الصين.
- 2 - أن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أية أمة ومن ثم فإن أي هبوط في القوة الاقتصادية سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة.
- 3 - إن الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى إنفاقها الكثير على الأغراض العسكرية، والذي هو نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها (شلي، رؤية عالمية، ص 120).

وقد بدى ذلك بشكل خاص مع مجيء إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" إذ أن السنوات الثماني التي حكم فيها، وما تخللتها من حروب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أطلقها ضد الإرهاب وتوسعها في العالم والتكلفة المادية التي فاقت 30 تريليون دولار، إضافة إلى التكلفة الأخلاقية التي نالت من صورة وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم (شلي، رؤية عالمية، ص 115)، قد ساهمت في تراجع قوتها، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الزيادات في نشر القوات، إضافة إلى الزيادة في الميزانية العسكرية الأمريكية خاصة تلك التي اقترحها "دونالد ترامب Donald Tump"، قد تحققت توقعات "بول كيندي Paul. Kennedy" عن مآل الإمبراطوريات وبداية انهيارها، وإعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، كما كانت هناك دراسة قدمها الأمريكي "مايكل سوين Michael D. Swaine" في كتاب له صادر سنة 2011 بعنوان "التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين America's

Challenge: Engaging a Rising China in the Twenty-First Century، "وهو عبارة عن دراسة شاملة للاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، إنطلاقاً من نقطة أساسية هي التغير في البيئة الدولية خلال القرن الواحد والعشرين والتي تمثل إطاراً جديداً لصانع القرار الأمريكي، متبلورة في ثلاث محددات أساسية هي: الصعود الصيني، العولة، والتهديدات الأمنية غير التقليدية، وتفرض تلك المحددات الثلاثة تغييراً ليس فقط في أولويات السياسة الأمريكية تجاه الصين، ولكن في الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية تجاهها، بما في ذلك إعادة النظر في الدور الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونشر الديمقراطية كأحد مكونات سياسة الارتباط مع الصين، حيث يؤكد "مايكل سوين Michael D. Swaine " أن أهمية الصين للولايات المتحدة تستند لأسباب ثلاثة رئيسية هي:

- 1 - موقع الصين الاستراتيجي ومكانتها في منطقة تعد من أمثـر المناطق أهمية للمصالح الأمريكية.
- 2 - القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها الصين، والتي تجعلها منافساً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وسوقاً أساسية للمنتجات والاستثمار الأمريكي من جانب آخر.
- 3 - ما تمثله الصين من نموذج مختلف في نظامها السياسي والثقافي والحضاري، وهو نموذج مغاير للمنظومة القيمية والحضارية الغربية.

ويرى "مايكل سوين Michael D. Swaine " أن هناك تحديات دولية أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أول تلك التحديات يتمثل في تزايد قدرة الصين في التأثير على الساحة الدولية وذلك بتعاظم قوتها الاقتصادية، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي للصين يمثل 8.9% من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2009، كما أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم سنة 2010 بعد أن تجاوزت اليابان من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ويتمثل التحدي الآخر في تبلور نمط جديد في توزيع القوة والتفاعلات الدولية، يقوم على الاعتماد المتبادل في النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين، لذا فإن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بدون تنسيق القوى الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واستناداً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج فعلاً لتوجه استراتيجي جديد تجاه الصين (الحديدي، 2012، ص 172).

وفي نفس السياق والاهتمام الأكاديمي قدم "ريتشارد بيتس Richard K. Betts " تحليله من خلال كتابه "القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي، American Force : Dangers, Delusions, and Dilemmas in National Security " الصادر شهر ديسمبر 2011، الذي يركز إلى صعود قوى جديدة على الساحة العالمية وعلى رأسها الصين كقوة صاعدة اقتصادياً على المسرح الدولي، وهو ما ينذر بتحول ميزان القوى من الغرب إلى الشرق (أي إلى القارة الآسيوية) (جوايش، 2012، ص 188)، وربما هو هنا يحاكي ما أنذر به وحذر منه "بول كيندي Paul. Kennedy " في أعماله الاستشرافية من خلال كتابه "التحضير للقرن الواحد والعشرين Preparing for the twenty First centry"، فيما يتعلق بإنهاء الاقتصاد الأمريكي بالدخول في حروب غير مبررة لاستخدام القوة العسكرية المكلفة، وكذا إنفاقها الكبير على الأغراض العسكرية.

إن ما سبق من مؤلفات وأفكار استشرافية أمريكية كانت بمثابة تحذيرات من تصاعد القوة الاقتصادية الصينية وتزايد نفوذها على مستوى العالم، كما كانت أيضا بمثابة خلفيات نظرية عن بدايات بروز الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي تصاعدت حدتها مع مجيء الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب Donald Trump"، ومع تزايد قوة الاقتصاد الصيني خاصة منذ اعتماد مبادرة "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ Xi Jinping" سنة 2013 وهو ما جعل الصين تدخل في علاقات تنافسية مع الدول الاقتصادية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل إعلان "دونالد ترامب Donald Trump" الحرب التجارية على الصين يتبادر إلى الذهن حول ما إذا كانت إدارته على دراية وإطلاع بتلك الأعمال الأكاديمية الاستشرافية التي تنبأت ببروز الصين كقطب اقتصادي منافس للولايات المتحدة الأمريكية؟ وهو ما أجبر "دونالد ترامب Donald Trump" على القيام بإجراءات ردعية والمباشرة في حرب إن لم نقل صراعا اقتصاديا على المستوى العالمي، ويبدو أن كتاب "جون بولتون John Bolton" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، الصادر في 23 جوان 2020، بعنوان "The Room Where it Happened : A White House Memoir"، قد بين أموراً توضيحية من الوقائع باعتباره شاهداً عليها فترة إدارة الرئيس "ترامب" المنهية عهدته، كشفت عن ظهور السياسة الأمريكية في عهده بمظهر "السياسة المرتبكة" والتي حسب "بولتون" قد أدت إلى تراجع القوة الأمريكية في النظام الدولي أمام قوى أخرى كالصين وروسيا، فحسب "وليد عبد الحي" فإن هذا الكتاب يعتبر تعبير عن مرحلة من مراحل التراجع الأمريكي الذي تحدث عنه الكثير من المفكرين والخبراء في الدراسات المستقبلية على غرار "بول كينيدي" وغيره مما تم التطرق إليها في هذا البحث.

4. المرتكزات الصينية من خلال التموقع في المنظمات الدولية: توطين النفوذ والحضور

الصيني على المستوى الدولي

تحاول الصين التموقع في المنظمات الدولية من أجل توطين نفوذها وحضورها على المستوى الدولي، حيث كشفت الأزمة التي أحدثتها جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" عن ملامح ومؤشرات مضطربة للمجتمع الدولي، وقد أفرزت انكشافاً حول خبرة تعامل المنظمات الدولية مع الأزمات والتحديات العالمية، وأن السلطة السياسية في النظام الدولي لا تقع في يدها، بل في أيدي القوى الدولية الكبرى التي تمنح تلك المنظمات السلطة السياسية إذا كانت تخدم أهدافها الاستراتيجية، وهو الأمر الذي عاجزة إلى حد ما إذا كانت تسعى إلى اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالح الدولة المهيمنة والمسيطرة على النظام الدولي (عبد العاطي، 2020، ص 7)، والجدير بالإشارة هنا هو أنه في وقت تتراجع فيه القيادة الأمريكية للمنظمات الدولية؛ شرعت الصين في التوسع في الانخراط بمناصب القيادة في المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وما يمكن ذكره في هذا الصدد أن الصين منذ عودتها إلى منظمة الأمم المتحدة في عام 1971م كانت تنحى استخدام حق الفيتو وكانت تفضل الامتناع عن التصويت في القرارات التي لا تؤيدها، حيث لا يمكن تفسير استخدام النقض الصيني في مجلس الأمن على خلفية اعتبارات اقتصادية ومصالح الصين في

مختلف دول العالم، ولربما يعود ذلك إلى أن هناك نوع من التفاهم الاستراتيجي بين روسيا والصين يقوم على تبادل استخدام هذا الحق، فتقوم الصين بدعم روسيا في قضاياها مقابل أن تقوم روسيا بدعم الصين قضاياها أيضا، وعلى الغرب إذا ما أراد أن يمرر قرارا أن يحظى بداية برضى هذين الطرفين (أيوب، 2012، ص ص 26-27)، ولربما كنت الأزمة السورية وكذا قضية الملف النووي الإيراني خير دليل على ذلك، فقد عملت الصين منذ سنوات عديدة على أن يتولى موظفوها مناصب قيادية عليا عديدة في العديد من الهيئات الأممية، فمنذ عام 2019م يرأس وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "شو دونيو"، الذي شغل منصب وزير الزراعة وشؤون الريف في الصين، بينما يتولى "هولين جاو" الذي بدأ حياته المهنية في وزارة البريد والاتصالات الصينية، للمرة الثانية منصب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام 2018م، وهي هيئة حاسمة تضع المعايير التقنية لشبكة الاتصالات، كما عين الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيرش" في شهر جوان 2017م نائب وزير الخارجية الصيني السابق "ليو زمين" في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي هيئة تقدم المشورة إلى الأمين العام بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنمية بما في ذلك تغير المناخ وإدارة الأنترنت وتمويل التنمية، وتتولى "فانج ليو" للمرة الثانية منصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، كما سعت الصين خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى إعادة هيكلة بنية وقواعد المنظمات الدولية، من خلال مزيج من بناء التحالفات، وتقديم الإسهامات المالية في التوقيت الاستراتيجي - الذي تريده - وصياغة رؤية استراتيجية لمستقبل النظام العالمي، وقد أحرزت في ذلك نجاحا في تعزيز انخراطها في منظمة الأمم المتحدة بهدف حماية مصالحها ومراعاة الخصوصية السياسية للدول ونظمها السياسية، وإعادة صياغة قواعد النظام الدولي بحيث تراعي التفاوتات بين الدول على مستوى القيم والثقافات والنظم السياسية (عبد العاطي، 2020، ص 9).

كما أن هناك ما يمكن الإشارة إليه في ما يخص السياسات الصينية في استثمار الأزمة التي أحدثتها جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19"، وفرضها لسياسة الأمر الواقع سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول المناهضة لها، حيث عملت الصين على استغلال تفشي الفيروس بزيادة تفعيل وإحياء "مبادرة الحزام والطريق" وذلك بالتركيز على المجال الصحي لتعزيز مكانة الصين كقوة عالمية لا يستهان بها في القطاع الصحي والأمن الصحي، ففي هذا السياق دعت الصين إلى عقد مؤتمر قمة استثنائية إفريقية - صينية في 17 جوان 2020 من أجل التضامن والتعاون لمواجهة فيروس "كورونا كوفيد 19"، والتي عقدت بالتخاطب عن بعد بتقنية الفيديو، قد ترأسها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" ألقى فيها كلمة رئيسية بعنوان: "هزيمة كوفيد 19- COVID بالتضامن والتعاون"، حيث كانت مبادرة مشتركة بين الصين وجنوب إفريقيا بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، والسنغال بصفتها الرئيس الحالي لـ "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" (FOCAC) The Forum on China-Africa Cooperation، كما حضر القمة كل من: "ماتامبلا سيريل رامافوسا" رئيس جمهورية جنوب إفريقيا و"ماكي سال" رئيس جمهورية السنغال، و"عبد الفتاح السيسي" رئيس جمهورية مصر العربية، و"فيليكس أنطوان

تشيسكيدي تشيلومبو" رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، و"عبد المجيد تبون" رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية، و"علي بونغو أونديمبا" رئيس جمهورية الغابون، و"أوهورو كينيا" رئيس جمهورية كينيا، و"إبراهيم بوبكر كيتا" رئيس جمهورية مالي، و"إيسوفو محمدو" رئيس جمهورية النيجر، و"محمد بوهاري" رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، و"بول كاغامي" رئيس جمهورية رواندا، و"إيمرسون منانغاوا" رئيس جمهورية زيمبابوي، و"أبي أحمد علي" رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وكذا "موسى فقي محمد" رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وقد دُعي الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس" والمدير العام الدكتور "تيدروس أدهانوم غيبريسوس" من منظمة الصحة العالمية كضيف خاص لحضور القمة (Xi Jinping Chairs the Extraordinary China-Africa Summit On Solidarity Against COVID-19 and Gives a Keynote Speech, 2020)، وقد أكد الرئيس الصيني فيها على ضرورة العمل معا لبناء مجتمع صحة متاحة للجميع، من خلال التضامن الإفريقي - الصيني، وأن تعزيز التعاون المتعدد الأطراف عامل مهم لتجاوز هذه الأزمة الصحية العالمية، حيث تأتي هذه القمة من خلال حملات الدعم الصينية الموجهة نحو أوروبا بسبب تضرر صورة الصين بالخارج، وانتشار موجة الكراهية والعنصرية المعادية للصين والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية سببا فيها، وقد حدد "شي جين بينغ" في خطابه بالقمة مجالات ستة دع فيها إلى بذل جهود خاصة من قبل الصين وإفريقيا في الظروف الحالية، وقد ورد في المجال الثالث الذي حدده من المجالات الأربعة بأنه؛ يجب أن نظل ملتزمين بدعم التعددية، إذ ستعمل الصين مع إفريقيا لدعم نظام الحوكمة العالمي الذي يركز على الأمم المتحدة ودعم منظمة الصحة العالمية في تقديم مساهمة أكبر في الاستجابة لتأثيرات فيروس كورونا كوفيد 19" الذي اجتاحت العالم، مُبديا معارضة الصين لتسييس ووصم فيروس "كورونا كوفيد 19"، وكذا معارضة التمييز العنصري والتحيز الإيديولوجي، مؤكدا ذلك بقوله: "نحن نقف بحزم من أجل العدالة في العالم (Xi Jinping Chairs the Extraordinary China-Africa Summit On Solidarity Against COVID-19 and Gives a Keynote Speech, 2020)، وعليه يأتي انعقاد القمة الإفريقية - الصينية الاستثنائية وفي هذا الوقت بالذات، لتأكيد الدور الصيني في الاضطلاع بدور قيادي عالمي في سياق مبادرتها لاحتواء الأوبئة العالمية على غرار الجائحة التي اجتاحت دول العالم والتي خلفت أثارا صحية واقتصادية كبيرة وحتى السياسية التي لم تسلم من فيروس "كورونا كوفيد 19".

إن محاولات الصين للتمركز في المنظمات الدولية المختلفة قد جعلت بعض المحللين يشككون في نوايا تلك التمرکزات والتغلغل، كمثل "دان باير" Dan Baer الذي يعتبر كبير المحللين في برنامج أوروبا في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، والذي يرى بأن سياسات الصين لا تدل على وجود التزام بالحوكمة العالمية التي تدعو إليها، بل مجرد محاولة لتعزيز أهدافها من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، فحسب "دان باير" فإنه عندما ينظر المرء إلى أنواع التحديات التي يجب على العالم معالجتها بنجاح في العقود القادمة فهي تتمثل في: تغير المناخ، الهجرة، والأوبئة، فمن الواضح أن المنظمات المتعددة الأطراف يجب أن تكون أكثر من مجرد مقاصة لسياسات الدولة، لذا فهو يطرح سؤاله حول السياسات الصينية

مستفسرا في نفس الوقت، عما يمكن أن نتوقعه من الوجود المتزايد للصين في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، وبسبب خروج - انسحاب على حد تعبير دان - الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فإنه لا يمكن إلقاء اللوم على انسحابها لوجود الصين فيه، بقدر أن ما يمكن أن يسببه غياب الولايات المتحدة الأمريكية من خلق بيئة أكثر تساهلا للصين والأنظمة الاستبدادية الأخرى للسخرية من عملها (Baer, 2020)، وهذا ما ذهب إليه "جون بولتون John bolton" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، والذي قد أشار في كتابه "The Room Where it Happened: A White House Memoir"، الصادر في النصف الثاني من شهر جوان 2020، حيث تطرق فيه إلى ما قام به الرئيس الأمريكي "ترامب" وذلك بالعمل على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكذا انسحابها أيضا من المنظمة العالمية للصحة، وإصراره على رفع معدل إنفاق حلفائه في ميزانية حلف الناتو، ومواقفه المضادة لاتفاقية المناخ.

وبالعودة إلى الصين فقد أشادت بها منظمة الصحة العالمية بالنهج الذي اتبعته في السيطرة على انتشار الفيروس، كما قامت الحكومة الصينية بإرسال إمدادات طبية إلى إسبانيا وإيطاليا اللتين قد تضررتا بشدة من الفيروس، وقدمت أيضا المشورة إلى حكومات إسبانيا والعراق وإيران ودول أخرى، الأمر الذي جعل المدير العام لمنظمة الصحة العالمية "تيدروس غيبريسوس" يصف التعاون الصيني الإيطالي بأنه: "مثال مثليج للصبر على أواصر التضامن"، وقد رد عليه "تشانغ جون Zhang Yun" سفير الصين لدى الأمم المتحدة بقوله: "الصديق المحتاج هو الصديق بالفعل، سنفعل ما بوسعنا لمساعدة البلدان الأخرى على محاربة الفيروس"، وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن المسؤولين الصينيين قد نجحوا في تحويل فيروس "كورونا كوفيد 19" إلى فرصة كبيرة عالمية للترويج للدبلوماسية العامة، مما جعل الصين سنة 2020 تتفوق على القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، والتي أعيد بناؤها بفضل "خطة مارشال" التي صممها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الراهن تمر الصين بلحظة تاريخية وكأنها رائدة عامية في مجال الصحة العامة، وعلى استعداد لتولي أدوار أخرى في زعامة العالم (الشرقاوي، 2020، ص 10).

وتجدر الإشارة إلى أن تعثر الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الأزمة التي أحدثتها جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" داخليا وحتى خارجيا حيث لم تستثمر فيها للمحافظة على شرعية قوتها ودعم حلفائها، الأمر الذي جعل الصين تتحرك بسرعة وبراعة للاستفادة من الخرق الذي خلقتة الأخطاء الأمريكية خاصة في عهد إدارة رئيسها الحالي "دونالد ترامب"، وتملأ الفراغ بوضع نفسها كقوة عالمية في الاستجابة للوباء العالمي معتمدة في ذلك على الترويج لنظامها الخاص، وتقديم المساعدة المادية للدول الأخرى، وحتى تنظيم عمل حكوماتها لتستطيع مجابهة الفيروس، ففي الوقت الذي لم تستجب أي دولة أوروبية لنداء إيطاليا العاجل بخصوص نقص المعدات الطبية وأدوات الحماية، التزمت الصين وعلنا إرسال 1000 جهاز تنفس، و2 مليون كمادة، و100.000 قناع واق، و20.000 بدلة واقية، و50.000 جرعة اختبار، كما أرسلت فرقا طبية و250.000 قناع لإيران وكذا إمدادات إلى صربيا، التي وصف رئيسها

التضامن الأوروبي بأنه "حكاية خرافية" وأعلن أن "الدولة الوحيدة التي يمكنها مساعدتنا هي الصين"، تعهد "جاك ما Jack Ma" مؤسس شركة "علي بابا" بإرسال كميات كبيرة من جرعات الاختبار والكشف والأقنعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى 20.000 جرعة اختبار و100.000 قناع لكل من الدول الإفريقية البالغ عددها 54 دول، كما تعزز الاقتصاد الصيني من خلال حقيقة بسيطة مفادها أن الكثير مما يعتمد عليه العالم لمكافحة فيروس "كورونا كوفيد 19" يصنع في الصين، إذ كانت بالفعل المنتج الرئيسي للأقنعة الطبية، ومن خلال التعبئة الصناعية الشبيهة بوقت الحرب، زادت الصين من حجم إنتاج الأقنعة أكثر من عشرة أضعاف، مما منحها القدرة على توفيرها للعالم، كما تنتج الصين أيضا ما يقرب من نصف أجهزة التنفس (N95) لحماية العاملين الصحيين، مما يمنحها أداة أخرى تركز عليها السياسة الخارجية في شكل معدات طبية، وفي الوقت نفسه، تعد المضادات الحيوية حاسمة في معالجة الالتهابات الثانوية الناشئة من فيروس "كورونا كوفيد 19"، حيث تنتج الصين الغالبية العظمى من المكونات الصيدلانية النشطة اللازمة لصنعها (Rapp-Hooper, 2020)، وهو ما بين تفوق الصين من خلال الاعتماد الدبلوماسي الصحية لكسب حلفاء جدد وكذا تقوية علاقاتها مع حلفاءها التقليديين وخاصة وقت الأزمات مما يوطد العلاقات البينية بينهم، وهو الأمر الذي عجزت عنه الولايات المتحدة الأمريكية، فبينما همشت هذه الأخيرة نفسها حسب الباحثة "ميرا راب -هوبر Mira Rapp-Hooper" من العمل كقائد أزمة عالمية بطريقة لم يسبق لها مثيل في العقود السبعة الماضية، قد استغلت الصين الوضع وعملت على ملء الفراغ الذي أحدثته.

5. مستقبل النظام الدولي في ظل التنافس الأمريكي الصيني وحقيقة حدوث وتشكل

عالم متعدد الأقطاب

يشكل التنافس والصراع الأمريكي – الصيني في مناطق متعددة من العالم في أبعاده الجيوسياسية المختلفة، خاصة في ظل تزايد التنافس الاقتصادي وكذا الصراع بين القوتين على امتلاك التكنولوجيا الفائقة الذكاء؛ تداعيات وآثار على النظام الدولي، وهو ما خلق عدة تساؤلات من بينها: هل تخوض الولايات المتحدة الأمريكية والصين صراعا من أجل التفوق التكنولوجي والاقتصادي وكذا انتقال القوة في العلاقات الدولية، على أساس أن كلا منهما يمتلك ويرتكز على أبعاد مختلفة من عناصر القوة، وفي هذا الصدد تشير الباحثة "سماء سليمان" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، وتنظر إلى الصين على أنها قوة ناهضة لدورها الإقليمي والعالمي، وترى أن صعودها يهدد مصالحها الحيوي وأمنها القومي، في حين ترغب الصين في الوصول إلى قمة النظام العالمي، وتنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعينها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنها تؤدي دورا مهما من خلال التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل عالم تسوده توازن بين القوى المختلفة (سليمان، سماء، 2019، ص 130).

لقد تصاعدت حدة النزاع والتنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل إدارة الرئيس الحالي "دونالد ترامب"، وينحصر جوهر النزاع أساساً في كونه مقدمة للصراع الأكبر على القيادة والهيمنة على مستوى النظام الدولي، فهناك قوة اقتصادية صاعدة قد تعدت القوة الاقتصادية الأمريكية العالمية، والتي تسعى بشكل مُضني أن تصل إلى مستويات تفوقها العسكري والتكنولوجي، كما أنها لا تنكر صراحة أن هدفها مع روسيا هو سيادة عالم متعدد الأقطاب في إطار العدالة والمساواة وهذا يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الساعية إلى تأكيد هيمنتها على العالم، في ظل وجود مجموعة من المحافظين المتشددین في مراكز صنع القرار الأمريكي وفي مقدمتهم الرئيس "دونالد ترامب"، الذي يعلي من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الآخرين حتى ولو كانوا حلفاءه، فالصين تعد من القوى المناوئة أو المراجعة لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم طبقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية، ومن ثم تسعى إلى عرقلة الصعود الصيني بعد أن اشتد واستفحل خطره وبات مهدداً حقيقياً للمصالح الأمريكية حول العالم (الدسوقي، 2019، ص 80)، لذلك أعلنت حربها التجارية على الصين والتي بدأت فعلياً في شهر جانفي 2018 عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية على واردات الصين من صفائح الألمنيوم المقدرة بنحو 400 مليون دولار سنوياً، ثم فرض "دونالد ترامب" سلسلة متتابعة من التعريفات الجمركية على الواردات الصينية للسوق الأمريكية/ مما دفع الصين للرد بالمثل، وقد بلغت قيمة السلع التي خضعت لفرض الرسوم الجمركية من الطرفين ما قيمته 360 مليار دولار، ويسعى "دونالد ترامب" في حربه الاقتصادية ضد الصين لسد الفجوة بين الصادرات الصينية للسوق الأمريكية والواردات منها والتي أصبحت تتسع في السنوات الأخيرة، حتى أصبح يمثل الفائض التجاري للصين معها أكبر اختلال تجاري لها مع أي شريك تجاري آخر في العالم، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من كبرى الأسواق للصادرات الصينية حيث بلغت نسبتها 19.2% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 2018، أما على جانب الواردات الصينية فقد احتلت السوق الأمريكية المركز الرابع لأسواق الواردات الصينية بما نسبته 8.5% من الواردات الصينية في العالم سنة 2016 (سليمان، منى، 2019، ص 110)، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني أزمة اقتصادية، حيث لديها عجز في الموازنة يصل إلى 10 تريليون دولار وديون خارجية تصل إلى نحو 22 تريليون دولار، وديون داخلية على الأفراد والشركات تصل إلى 76 تريليون دولار (سليمان، سماء، 2019، ص 133)، ولعل هذه الوقائع ترجعنا إلى ما تم ذكره سابقاً في هذا البحث والذي قد أشارت له "مدرسة الاضمحلال School of decline" في افتراضاتها الأولى والثاني المتمثلين في: كون أن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى مثل الدول الصناعية الجديدة على غرار الصين، وبأن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أية أمة ومن ثم فإن أي هبوط في القوة الاقتصادية سوف يؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة، وقد اتضحت بوادر هبوط القوة الاقتصادية الأمريكية منذ الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي لا تزال لم تتعافى من تأثيراتها لحد الآن، موازاة مع إنفاقها الكبير على الأغراض العسكرية وتورطها في حروب خارجية فاشلة في ظل محاولتها الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها وهو ما

مهد تراجع قوتها ومكانتها على المستوى العالمي لحساب قوى أخرى موازنة وتعديلية على غرار الصين وروسيا اللتان تسعيان إلى إعادة تشكيل نظام دولي جديد يسوده توازن القوى .

ولربما أن ظهور حالة أفول القطب الواحد الذي يتزعم العالم بشكل واضح وجلي خاصة سنة 2019 وخلال السنة الحالية 2020، هي ما جعلت "إيان بريمر Ian Bremmer" أستاذ الجيوبوليتيك في جامعة كولومبيا يقول بـ "إن التحدي الذي يواجهها اليوم هو انحلال النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وغياب القيادة العالمية للتدخل وتولي دورها، نحن نعيش في عالم فراغ الزعامة (G-Zero)، أي وجود فراغ للقوى في السياسة الدولية بسبب تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية وتركيز الدول النامية على أوضاعها الداخلية، وسط حالة جديدة من الركود الجيوسياسي واتساع نطاق تأثيرها، وفي حالة الركود الجيوسياسي هذه يؤدي انكسار السياسات العالمية إلى تأجيج المخاطر العالمية بدلا من المساعدة في حلها"، ومن ثمة فإن "فيروس كورونا كوفيد 19" يعتبر إشارة أخرى حول الاختلال الوظيفي للسياسة العالمية التي تحركها الواقعية السياسية، ومن المؤكد أنه ستكون هناك نزعة قومية تكنولوجية وحمائية اقتصادية ضمن دائرة التنافس الأمريكي، الأوروبي، الصيني، وكذا الروسي (الشرقاوي، 2019، ص 18)، وما يمكن الإشارة إليه في ما يخص تفاعلات العلاقات الدولية، أن ضرورات الاعتماد المتبادل الذي لم يعد يجعل في مقدور دولة أن تعيش منفردة أو منعزلة عن العالم، وأن مجموعة القضايا العالمية التي لم تعد في إمكان دولة أو قوة واحدة أيا كانت قدراتها التعامل معها بمفردها، حيث أن الخريطة الجيوبوليتيكية للعالم سوف تصبح أكثر تعقيدا وأكثر تقلبا، فعدو الأمس قد يكون هو صديق اليوم والعكس، كما أن التحالفات الدائمة التي كانت من دعائم النظام القديم مثل الحلف الأطلسي سوف تكون أقل أهمية رغم ما قد يتطلبه أطرافه، أما في ما يخص من سيكون أكثر أهمية فهي الإئتلافات المؤقتة حول بعض القضايا، فما يمكن ذكره هو أن العلاقات بين الدول سوف تتسم بالغموض، وسوف يستبدل العالم بعالم مادي، كما وقد تتحول العلاقات بين القوى الكبرى إلى خليط من التعاون والتنافس (شلي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، 2005، ص ص 193-194)، وربما ستكون هناك مقايضات وتحولات جيوبوليتيكية خاصة فيما أحدثته أزمة جائحة "كورونا كوفيد 19"، وما ستحدثه من تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية على الواقع العالمي.

وفي خضم التساؤل عن قوة الاقتصاد الصيني خاصة ومدى صموده، وهل ستكون الصين القوة الاقتصادية العظمى القادمة في العالم، وكيف ستصل إلى ذلك؟ يشير كل من "ديفيد دولار David Dollar" و"يiping Huang" و"يانغ ياو Yang Yao" في كتابهم المعنون بـ "الصين 2049" / "China 2049"، والذي يحمل تحته عنوانا فرعيا آخر ألا وهو "التحديات الاقتصادية لقوة عالمية صاعدة Economic Challenges of a Rising Global Power"، والذي صدر في 9 جوان 2020، في تحليلا متعمق إلى أن نجاح الصين أو فشلها سيكون له تأثير كبير على الاستقرار والازدهار ليس فقط في الصين بل العالم بأسر، متسائلين في نفس الوقت عن الكيفية التي ستصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين أي 2049م (Dollar, 2020)، خصوصا إذا ما تم التسليم بأن

الصين هي القوة الاقتصادية العظمى في العالم خاصة ما بعد الأزمة المالية لسنة 2008، والتي بينت فيها الصين مدى قدرتها على أن تكون الدولة الوحيدة في العالم التي لم تتأثر بتلك الأزمة لدرجة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لجأت إليها للاقتراض منها، وأيضاً ما أثبتته نتائج الاقتصاد الصيني لسنتي 2018 و2019 والذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تعلن عليها الحصار والحرب الاقتصادية وتشدد عليها التعريفات الجمركية، كما أثبتت أيضاً قدرة الصين الاقتصادية وكذا حنكتها وقت الأزمات وهو ما تجلى بشكل واضح من خلال جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" الذي اجتاحت العالم، وأثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول الرأسمالية الليبرالية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى الرغم من أن تأثير أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" على شبكات التوريد والتجارة العالمية والذي يمكن أن يغير موازين القوى العالمية بشكل ملحوظ، إلا أن البيانات التجارية التي تم إصدارها مؤخراً تظهر التأثير المبكر للحرب التجارية على أكبر اقتصادين في العالم ومستقبل التجارة العالمية، فلم تسفر التعريفات الجمركية عن أي تحسن حقيقي في الميزان التجاري الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية، بينما زاد الفائض التجاري الصيني وأصبحت أسواق تصديرها أكثر تنوعاً، خاصة في ظل السباق لتأمين الإمدادات الطبية وتطوير لقاح فيروس "كورونا كوفيد 19" (Huang and Smith, 2020) والجدول التالي رقم (01) يرصد مستوى التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والذي يبين حالة العجز في الميزان التجاري الأمريكي:

جدول رقم 01: التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال النصف الأول من سنة 2020 (بملايين الدولارات)

العجز التجاري	الواردات	الصادرات	الشهر
-26.065.3	33.280.6	7.215.3	جانفي 2020
-15.998.1	22.813.1	6.815.0	فيفري 2020
-11.833.5	19.805.4	7.971.9	مارس 2020
-22.466.1	30.070.8	8.604.7	أفريل 2020
-26.956.5	36.598.2	9.641.7	ماي 2020
-28.397.2	37.639.5	9.242.2	جوان 2020
-131.716.7	181.207.5	49.490.8	المجموع

المصدر: المعلومات التي أخذ منها صاحبة البحث كانت نقلاً عن:

"Trade in Goods with China, 2020: U.S. trade in goods with China", U.S. Department of Commerce, Census Bureau, Foreign Trade, ftdwebmaster@census.gov , Last Revised: July 20, 2020, (31/07/2020), see the link: <https://bit.ly/2F3HkOu>

حسب هذا الجدول رقم (01) يتضح أن نسبة الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية قد تزايدت رغم تسجيلها بعض التراجع خلال شهري فيفري ومارس 2020 ربما كان راجع ذلك إلى تأثير تصريحات الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" المعادية للصين بسبب جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" إلا أنها قد رجعت للارتفاع، كما وقد سجل الميزان التجاري الأمريكي عجزا تجاه الواردات الصينية، في حين أن الصادرات الأمريكية نحو الصين قد كانت تقريبا نسب متقاربة ولم تسجل زيادات فيها، وهي نسب تعتبر أقل بمقدار ثلاثة أضعاف من نسبة الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أحدث عجزا في الميزان التجاري الأمريكي بما يحسب للتفوق الصيني.

وفي هذا الصدد يتوقع مؤسس مجموعة أوراسيا لاستشارات المخاطر "إيان بريمر Ian Bremmer" بأن العالم يشهد حقبة من التوترات القاسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أعقاب خبرة تفشي "فيروس كورونا COVID-19"، حيث يقول "لقد كانت العولمة المحفز الأكبر للنمو الاقتصادي .. لكن مسارها أخذ في التحول حاليا، جراء أسباب جيوبوليتيكية بالأساس، وسيسرع انتشار فيروس كورونا تفجر هذه التوترات"، وفي هذا الصدد يمكن توقع أن يشهد الاقتصاد العالمي في الفترة المقبلة، خاصة إذا امتد تفشي الفيروس وتأخرت عملية تطوير علاج حاسم له، بعض المحاولات لإعادة توطين متكاملة للصناعات في بعض الدول التي يتاح لها ذلك (عوني، 2020، ص 7)، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المخاوف الأمريكية من السياسات الاقتصادية الصينية من خلال ما تطرق له "جريج برازينسكي Gregg A. Brazinsky" الأستاذ في جامعة "جورج واشنطن" في كتابه "الفوز بالعالم الثالث: المنافسة الصينية الأمريكية خلال الحرب الباردة"، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن "الصين ستنتشر نموذجا للتنمية السياسية والاقتصادية، سيقوض النظام الدولي الليبرالي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى التمسك به"، فالمؤسسات التي أنشأتها الصين عقب إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية"، من الممكن أن تحل محل مؤسسات "بريتون وودز" (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، خاصة مع انضمام عدد كبير من الدول له ومن بينها دول أوروبية كبيرة، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والتي انضمت لعضوية هذا البنك الذي أسسته الصين سنة 2014 (حسين، 2019، ص ص 16-17)، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أن صعود الصين من خلال التمرکز الاقتصادي وسياسة فرض الأمر الواقع، وإقامة تحالفات في مختلف مناطق العالم وخاصة بعد استثمارها في أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19"، بأنه سيخلق تحولات جيوسياسية جديدة تسعى من خلاله الصين إلى إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وفي هذا الإطار يؤكد "هنري كيسنجر Henry Kissinger" على أن الاستراتيجية الصينية تسترشد باللعبة الصينية "Wei Qi" (وي تشي)، ويتم التركيز فيها على إيجاد أسرع طريقة للقبض على الملك، فالهدف منها هو بناء الأصول ببطء وبصبر لإثبات توازن اللعبة لصالح المرء، وينصب التركيز الصيني على استراتيجية طويلة الأجل، وليس على مكاسب قصيرة الأجل، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بذلت جهودين رئيسيين لإحباط تحركين طويل الأجل من قبل الصين للحصول على ميزة، وكلاهما فشل، الأول تمثل في محاولة إدارة

"أوباما" منع حلفائها من الانضمام إلى بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB) الذي بدأته الصين في 2014-2015، والثاني تمثل في الجهد الذي بذلته إدارة "ترامب" لمنع حلفائها من المشاركة في مبادرة الحزام والطريق (BRI) التي بدأها الصين سنة 2013، وفي هذا الصدد يتساءل "كيسنجر": هل تخصص الولايات المتحدة الأمريكية موارد كافية للمنافسة طويلة المدى؟ وهل يتمتع المجتمع الأمريكي بالقوة والقدرة على التحمل لمطابقة لعبة الصين على المدى الطويل؟ (Mahbubani, 2020 p p12-13)، خاصة وأن حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت تأخذ أبعادا متداخلة في العديد من مناطق العالم، وفي مقدمتها منطقة بحر الصين الجنوبي، وفي إفريقيا والشرق الأوسط حيث الصراع على الطاقة والتجارة والنفوذ، حيث أن هذا الصراع يتقاطع مع مصالح قوى كبرى مثل دول أوروبا المترددة بين حليفها التقليدي الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها الكبرى مع الصين، وروسيا التي تشارك الصين سياستها في مناهضة الهيمنة الأمريكية وانعكاسات كل ذلك على مستقبل النظام الدولي (الدسوقي، 2019، ص 80).

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" قد كشفت عن مدى سوء العلاقات بين القوتين الأمريكية والصينية، إذ أن حالة التنافس المتسارع بينهما، قد تعمل على زعزعة استقرار العلاقات الدولية حول العالم، كما ستزيد من مناطق الصراع وتسبب تفتت التحالفات في جميع أنحاء العالم، كما أنها تفرض تحديات على الاتحاد الأوروبي، الذي يعيد تقييم العلاقات الصينية الأوروبية خاصة أثناء الأزمات التي أحدثها فيروس "كورونا كوفيد 19"، وعليه فإن تزايد حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين قد أحدث تساؤلات عدة من بينها: التساؤل حول ما هي عواقبه على بقية العالم؟ وكيف ستكيف خيارات دول أوروبا؟ وكيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يصمم استراتيجية مشتركة تجاه الصين تتقاطع مع مجالات السياسة والاقتصاد الرئيسية مثل المناخ، التكنولوجيا، الصحة وغيرها؟ وكيف يمكن لهذه الاستراتيجية أن تحمي العلاقات عبر الأطلسي؟ (Brattberg, Ekman, A. Feigenbaum, 2020)، ومن ثم فما يمكن الإشارة إليه هو أن الواقع الدولي سيشهد تغيرا بعد جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19"، وربما ستكون من بين سماته الرئيسية، عالم متعدد الأقطاب ستبقى فيه الولايات المتحدة الأمريكية والصين أكبر الجهات الفاعلة على المسرح العالمي، حتى لو تضاءلت قدرتهما وإرادتهما على الصعيدين العالمي على مدى السنوات القادمة بشكل كبير، نتيجة لما سيخلفه فيروس "كورونا كوفيد 19"، كما سيكون هناك تنافس على الموارد والطلبات المحلية، والانشغال بالمسائل الداخلية لكل دولة في العالم، وفي الوقت نفسه سيستمر عدد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الهامة في ممارسة نفوذ كبير في الشؤون الإقليمية والعالمية (Sokolsky and Rumer, 2020)، كما أنه من المحتمل أن يشهد العالم انتشار التقنيات العسكرية الجديدة التي تسعى إلى مزيد من الضغط على أنظمة عدم الانتشار العالمية، خاصة في غياب تدابير جديدة متعددة الأطراف تعزز المعايير والمؤسسات التي تحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنه من المحتمل أيضا أن يكون هناك عالم أكثر عرضة للنزاعات والأخطار، وبالتالي سيكون هناك عالم غير مستقر استراتيجيا، وكذا عالم متحول تقنيا وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية مما

عليه العالم اليوم، في مختلف التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، ومصادر الطاقة المتجددة، ولقاحات الفيروسات التاجية الجديدة، والتي ستوسع الدائرة التنافسية ولن تكون هناك دولة واحدة محتكرة، وهو ما يلقي بضلاله على الاقتصاد العالمي وطبيعة النظام الدولي، وعليه سيتم الإعتماد بشكل أساسي على الاتجاهات الجيوسياسية العالمية وعلى العوامل المحلية في كل دولة، والتي ستؤثر على أولويات سياستها الخارجية، كما أنه من المحتمل أن يتقلص الدور العسكري الضخم الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا في العقود الأخيرة (Sokolsky and Rumer, 2020)، حيث يعتبر "باري بافيل" Barry Pavel " كبير المديرين لسياسة واستراتيجية الدفاع في مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" أكبر صدمة استراتيجية للجغرافية السياسية منذ الحرب العالمية الثانية، وعليه فإن الصدمات الثانوية التي يُولدها هذا الفيروس - بما في ذلك الانكماش الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدي إلى كساد كبير - يمكن أن تكون مهمة بنفس القدر إلا أنه لا يمكن التنبؤ بها في آثارها. (Pavel, 2020)

وما يمكن قوله أيضا هو؛ أن أزمة الحوكمة المحلية والدولية التي أحدثتها جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19" يمكن لها أن تغير طبيعة النظام الدولي بعدة طرق، إذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في الانهيار بينما تقدم الصين الإمدادات والتنسيق والتعاون، فمن الطبيعي أن يدرك الشركاء الدوليون أن قيادة الصين قد تعززت، على الرغم من أنهم لن يغفلوا عن عيوبها، قد تباع الصين أو تتبرع بإمدادات طبية لدول في جميع أنحاء العالم، لكنها قد تؤدي أيضا دورا تنسيقيا، باستخدام الهيئات الموجودة مثل الآسيان أو تجمعات الدول الأوروبية من خلال آلية "17 + 1"، إذا نتج عن هذه الجائحة حالة ركود عالمي في حال فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة جهود التعافي الدولية، فقد تتحول القوة الاقتصادية والسياسية إلى مزيد من التحول لصالح الصين، حيث تذهب الباحثة "ميرا راب - هوبر Mira Rapp-Hooper" إلى أنه قد تغتنم الصين الأزمة كفرصة لبدء وضع قواعد جديدة وفقا لرؤيتها الخاصة بالحوكمة العالمية، مما يؤدي إلى إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن جهود التنظيم الدولي المستقبلية، إذ تظهر مثل هذه الطموحات بالفعل في إعلان الصين عن "طريق الحرير الصحي"، والذي يُفترض أنه مكمل صحي عالمي لمبادرة "الحزام والطريق"، وحسب الباحثة إذا ما بدأ حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في التوقيع على هذه القواعد، فسوف يغيرون القيادة بمهارة نحو الصين بسبب عدم وجود خيار أفضل (Rapp-Hooper, 2020).

إنه في ظل ما تسعى إليه الصين من إحداث تغييرات على النظام الدولي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تدارك وضع مكانتها الدولية وذلك من خلال كبح القوى التعددية، وذلك عن طريق :

- 1 - زيادة التركيز على جهود تعزيز الديمقراطية العلنية والسرية في الصين وروسيا.
- 2 - تعزيز سيادة القانون في بحر الصين الجنوبي، والمطالبة ضمن ذلك بأن تمثل الصين لقرار محكمة التحكيم الدائمة الصادر سنة 2016 بشأن مطالب السيادة، والحفاظ على قوات عسكرية في المنطقة والرد بشكل حاسم على الاستفزازات العسكرية وتطبيق إجراءات حرية الملاحة.

3 - الاستمرار في الالتزام بسياسة "الباب المفتوح" وجعلها قوية في كل من أوروبا وآسيا، ما يعني الدفاع عن حرية الدول في السعي إلى العضوية في مؤسسات دولية كما ترغب ومن دون تدخل من قبل القوى العظمى القريبة، متابعة محادثات العضوية المحتملة في منظمة حلف الشمال الأطلسي لأوكرانيا وجورجيا، والتفكير في تحالفات عسكرية رسمية مع المزيد من الدول الآسيوية (مازار وآخرون، 2017، ص 60).

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت في شهر أبريل 2020 على أنها ستخفض قواتها العسكرية الموجودة في أوروبا وتعيد نشرها في أماكن أخرى في المحيطين الهندي والهادئ في ضوء الإجراءات التي تقوم بها الصين، باعتبارها تمثل تهديدات للهند، فيتنام، لماليزيا وأندونيسيا وتحد في بحر الصين الجنوبي، حيث أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها بأنه ليس لدى الصين أي أسس قانونية لفرض إرادتها من جانب واحد على المنطقة (Guha Sarkar, 2020, p 8)، ولقد شهد جوان 2020 تحولاً كبيراً في التطورات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، حيث أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب Donald Trump" عن سلسلة من التصريحات ترفض فيها صراحة مطالبات الصين البحرية في بحر الصين الجنوبي باعتبارها غير متوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وهو ما فسره البعض من المحللين بأن هذا الموقف الأمريكي يعتبر أقل ارتباطاً بدعم القانون الدولي وله علاقة أكبر بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد التوترات مع الصين، ففي 13 جوان 2020 افتتح مساعد وزيرة الخارجية لمكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، "ديفيد ستيلويل David Stillwell" المؤتمر السنوي العاشر لبحر الصين الجنوبي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، مبيناً تضاعفاً كبيراً في النهج الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، إذ حدد حالات ورد فيها أن الصين قد حرمت جيرانها في جنوب شرق آسيا من الوصول إلى الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة التي تطالب بها دول جنوب شرق آسيا، وبعده بأسبوع تحدث وزير الدفاع الأمريكي "مارك إسبر Mark Esper" إلى جمهور المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية محاضراً، حيث أكد من جديد عزم الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في إرسال الأصول البحرية إلى بحر الصين الجنوبي لمواجهة سلوك الصين بشكل حازم ومتزايد (Vietnam's Response to the United States' Changing Approach to the South China Sea, 2020)، كما وقد سبق وأن أعلن وزير الدفاع الأمريكي "مارك إسبر Mark Esper" في 3 أوت 2019 أنه يؤيد نشر صواريخ متوسطة المدى، يتم إطلاقها في البر من آسيا في وقت قريب نسبياً، وأن بلاده تسعى إلى الإسراع في نشر صواريخ جديدة في آسيا لاحتواء توسع نفوذ الصين في المنطقة، وذلك بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً الانسحاب من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى، وقد أرجعت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب إلى عدم التزام روسيا بها، حيث تسمح هذه الخطوة الأمريكية باستئناف تطوير قوتها الصاروخية البرية لتتفوق على نظيرتها الصينية التي تزداد تطوراً (سليمان، مكي، 2019، ص 111).

وفي المقابل ستقوم الصين بتوطيد قوتها ونفوذها وحضورها على المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق هدفان خارجيان رئيسيان؛ أولهما، يتعين عليها أن تتبنى المزيد من التحالفات، وخاصة مع الاقتصادات الأكبر في العالم، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو الهدف الأكثر إلحاحاً، حيث أن حجمه

الاقتصادي ككتلة، يماثل حجم الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، وهذا ما يفسر سعي الصين مؤخرا إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، يسعى ما يسمى بمنبر "1+16"، الذي يتألف من 16 بلدا من أوروبا الشرقية والبلقان، إلى تعميق العلاقات الثنائية الصينية مع دول تلك المنطقة، وتأتي زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2019 إلى إسبانيا والبرتغال لتسلط الضوء أيضا على اهتمام الصين بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أن تحسن العلاقات مؤخرا مع اليابان يشير أيضا إلى سعي الصين الكبير إلى إقامة تحالفات تخدمها وعلى أية حال، وهو الأمر الذي جعل دول أوروبا أو اليابان تسعى لإعادة التوازن إلى تحالفاتهما الاستراتيجية لصالح توثيق العلاقات مع الصين مع الحفاظ على حليفهم الأول الولايات المتحدة الأمريكية، أما والهدف الخارجي والثاني للصين، فهو يكمن في السعي لتحقيق الاعتماد على الذات من خلال تقليص الفجوة التكنولوجية لديها مع العالم المتقدم، وهو ما يمكن تحقيقه بشكل أسرع من خلال شراء التكنولوجيا من الخارج، ومن المفترض أن يدفع ذلك الصين إلى مستوى عال جديد في مجال الاندماج والاستحواذ، على الأقل في القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية الصناعية المتوسطة الأجل للصين، مثل خطة التصنيع الصينية لعام 2025، ففي الوقت الذي تأخذ فيه الإدارة الأمريكية الموقف الحذر والمتزايد؛ يجعل من الاتحاد الأوروبي شريكا سهلا بالنسبة للصين (García-Herrero, 2020).

الخاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة التحليلية إلى تسليط الضوء على موضوع هام في العلاقات الدولية والمتمثل في إعادة تشكيل نظام دولي جديد والسعي لخلق عالم متعدد الأقطاب يسوده منطق توازن القوى، حيث كانت هناك مؤشرات استدل عليها من المنظرين والمفكرين سواء الأمريكيين أو الصينيين قد بينت تراجع القوة الأمريكية وبروز الصين كقوة موازنة، ساعية إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وقد ارتكزت في ذلك من خلال السعي للتموقع في المنظمات الدولية وتوطين نفوذها وحضورها على المستوى الدولي، وتشبيك دول العالم في علاقات اقتصادية معها، وهو ما جعلها تعتمد إلى التركيز على بناء تحالفات خارجية، ودفع عملية النمو المحلي وكذا تسريع الاعتماد على التكنولوجيا بالخصائص الصينية في ظل تزايد قوتها الاقتصادية على المستوى العالمي، خاصة في ظل حالة الحرب الباردة الغير معلنة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجسدت بشكل جلي منذ مجيء الرئيس "دونالد ترامب"، والتي ازدادت حدتها على إثر الأزمة التي أحدثتها جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19"، والتي أثبتت فشل الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل معها في ظل انعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي والذي تراجع بشكل كبير، الأمر الذي استدعى التساؤل حول إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية في الاستمرار في قيادة العالم وهي تشهد تراجعا وترهلا في قوتها رغم التحذيرات والمؤشرات التي أشار لها مفكروها ومنظروها منذ سنوات، وما يمكن الخروج به من نتائج تخص مستقبل النظام الدولي، هو أن :

1 - إعادة تشكيل النظام الدولي والنجاح الفعلي في خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب يبقى مرهونا بحالة الصراع والتنافس الأمريكي الصيني، وقدرة الاقتصاد الصيني على الصمود مع مستوى القدرات العسكرية

الصينية التي يجب عليها أن تساير القدرات العسكرية الأمريكية، مع العمل على تعزيز علاقاتها مع روسيا الحليف الموازن والتعديلي الذي يسعى إلى خلق سياسة توازنات تقوض الهيمنة الأمريكية بما يسمح بخلق توازنات في النظام الدولي الجديد.

2 - تحولات النظام الدولي والانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب، سيصاحبه عودة مناطق النفوذ ومنطق المجال الحيوي كركائز أساسية تحكم العلاقات بين القوى الكبرى.

3 - إن الجهود الأمريكية لتحجيم القوة الصينية سوف تنصب على محاولة محاصرة الصين في مجالها الحيوي الإقليمي في جنوب شرق آسيا.

4 - القضايا والصراعات الدولية والإقليمية لن تكون وفق معادلة صفيرية، بل وفق "رابح - رابح" خاصة ففي ظل التحالفات الموجودة والتي سوف تخلق في عالم ما بعد أزمة جائحة فيروس "كورونا كوفيد 19".

5 - في إطار الحرب التجارية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين سوف يجعل هذه الأخيرة تعتمد إلى زيادة التركيز على استراتيجية ثلاثية الأبعاد وهي: الحفاظ على النمو المحلي بأي ثمن، وإيجاد تحالفات خارجيا، وتسريع القدرة التكنولوجية للصين سواء في المستويات المدنية أو العسكرية لتكون مماثلة لقوتها الاقتصادية، ممهدة إلى أن تحتفل بمرور مئة سنة على تأسيسها سنة 2049م.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1 - الحديدي، جيهان. (2012، أبريل). مراجعة في كتاب التحدي الأمريكي: إدماج الصعود الصيني في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين. *مجلة السياسة الدولية*، م. 47، (188)، ص. 172.

2 - الدسوقي، أبو بكر. (2019، أكتوبر). هل يشعل النزاع التجاري الصراع بين الولايات المتحدة والصين؟، *مجلة السياسة الدولية*، م 54، (218)، ص. 80.

3 - الشرقاوي، محمد. (2020، 30 مارس). التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية، الجزء الثاني، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص. 10-18.

4 - القرني، أحمد بن ضيف الله. (2020، 31، ماي). *عالم ما بعد كورونا: هل يشهد أفولا للهيمنة الأمريكية*، 31 ماي 2020، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تم إسترجاعها في تاريخ (2020/06/02)، من الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3bzGXaf>

5 - النقر، علي سيد. (2009). *السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

6 - أيوب، مدحت. (2012، أكتوبر). إستعادة التوازن.. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط صعود الصين، *ملحق تحولات إستراتيجية*، *مجلة السياسة الدولية*، م. 47، (190)، ص ص. 26-27.

- 7 – إي. بروان، مايكل وآخرون. (2010). *صعود الصين*. (ترجمة: مصطفى قاسم)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
 - 8 – جاويش، نسرين. (2012، أبريل). مراجعة في كتاب القوة الأمريكية: المخاطر، الأوهام ومعضلات الأمن القومي، *مجلة السياسة الدولية*، م. 47، (188)، ص. 173.
 - 9 – جراد، عبد العزيز. (2018). *الجيوسياسية: مفاهيم، معالم ورهانات*، الجزائر: منشورات دار الشهاب، السداسي الأول.
 - 10 – حسين، خالد. (2019، ربيع). تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية، *مجلة اتجاهات الأحداث*، (30)، ص ص. 8-17.
 - 11 – سليمان، سماء. (2019، أكتوبر). تداعيات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل النظام الدولي، *مجلة السياسة الدولية*، م. 54، (218)، ص ص. 111-133.
 - 12 – سليمان، منى. (2019، أكتوبر). إنعكاسات التنافس الأمريكي – الصيني على مستقبل الشرق الأوسط، *مجلة السياسة الدولية*، م. 54، (218)، ص. 110.
 - 13 – شلبي، السيد أمين. (2010). *رؤى عالمية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 - 14 – شلبي، السيد أمين. (2005). *من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 - 15 – عبد العاطي، عمر. (2020، 01، ماي). مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، *سلسلة دراسات خاصة*، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (9)، ص ص. 7-9.
 - 16 – عوني، مالك، (2020، 22، 03). *حوكمة العولمة .. عالم ما بعد "كورونا. الأهرام المسائي*، ص. 7.
 - 17 – غيلبن، روبرت. (2009). *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
 - 18 – مازار، مايكل جاي وآخرون. (2017). *خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي*، كاليفورنيا: مؤسسة راند.
 - 19 – ماكنمارا، روبرت. (1970). *جوهر الأمن*، (ترجمة: يونس شاهين)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية.
 - 20 – معوض، علي جلال. (2012، أبريل). إعادة الإنتشار: تحليل أولي لأبعاد وأثار إنتشار القوة "داخل" و"بين" الدول، *مجلة السياسة الدولية*، ملحق اتجاهات نظرية، م. 47، (188)، ص. 21.
- ثانيا: باللغة الأجنبية:

- 21 – (Baer, Dan, 2020, May 09). *How Will China Shape Global Governance?*. China File, (22/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3hi6czT>
- 22 – Brattberg, Join Erik, Alice Ekman, Evan A. Feigenbaum, (2020, 23 juin). *Europe and the U.S.-China Rivalry*, conference Live Online, Brussels (CEST): 4:00-5:00 p.m, Carnegie Europe, (23/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3hi6Qxi>
- 23 –Dollar, David, Yiping Huang, and Yang Yao, (2020, June, 9). *China 2049 Economic Challenges of a Rising Global Power*. Brookings Institution Press, (10/06/2020), see the link: <https://brook.gs/2FKM0IV>
- 24 – García-Herrero, Alicia, (2019, February 27). *China's strategy: Growth, alliances, and tech acquisition*. The Bruegel Newsletter, (24/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3eT0CC0>
- 25 – Guha Sarkar, Mrityika. (2020, MAY - JUNE), Military Developments in The South China Sea Amidst COVID-19, *East Asia Military Monitor*, Vol. 3, (No. 3), p. 8.
- 26 – Huang, Yukon and Smith, Jeremy, (2020, June 24). *In U.S.-China Trade War, New Supply Chains Rattle Markets*. the Carnegie Endowment for International Peace, (24/06/2020), see the link: <https://bit.ly/3j6B4nl>
- 27 – Mahbubani, Kishore. (2020, April). *Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy*, (First Edition), New York: BBS Publisher Public Affairs.
- 28 – Pavel, Barry, (2020, June, 1) *The Coronavirus Is Raising the Likelihood of Great-Power Conflict*. (02/06/2020), see the link: <https://bit.ly/2Qi2FFR>
- 29 – Rapp-Hooper, Mira, (2020, March, 24). *China, America, and the International Order after the Pandemic*. War on The Rocks, (05/06/2020), see the link: <https://bit.ly/2ZabJ4E>
- 30 – Sokolsky, Richard and Rumer, Eugene, (2020, June, 15). *U.S.-Russian Relations in 2030*. the Carnegie Endowment for International Peace, (22/06/2020), see the link: <https://bit.ly/2QfDW5b>
- 31 – (2020, July, 20). *Trade in Goods with China, 2020: U.S. trade in goods with China*, U.S. Department of Commerce, Census Bureau, Foreign Trade, ftdwebmaster@census.gov, Last Revised (31/07/2020), see the link: <https://bit.ly/2F3HkOu>
- 32 – (2020, August , 03). *Vietnam's Response to the United States' Changing Approach to the South China Sea*, Council on Foreign Relations, (04/08/2020), see the link: <https://on.cfr.org/3hqt2Wf>
- 33 – (2020, June, 22). *Xi Jinping Chairs the Extraordinary China-Africa Summit on Solidarity Against COVID-19 and Gives a Keynote Speech*, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC), Secretariat of the Chinese Follow-up Committee of the Forum on China-Africa Cooperation, Quoted from the Chinese Foreign Ministry website, (27/06/2020), see the link: <https://bit.ly/2YsNPRp>